طبق الاصل

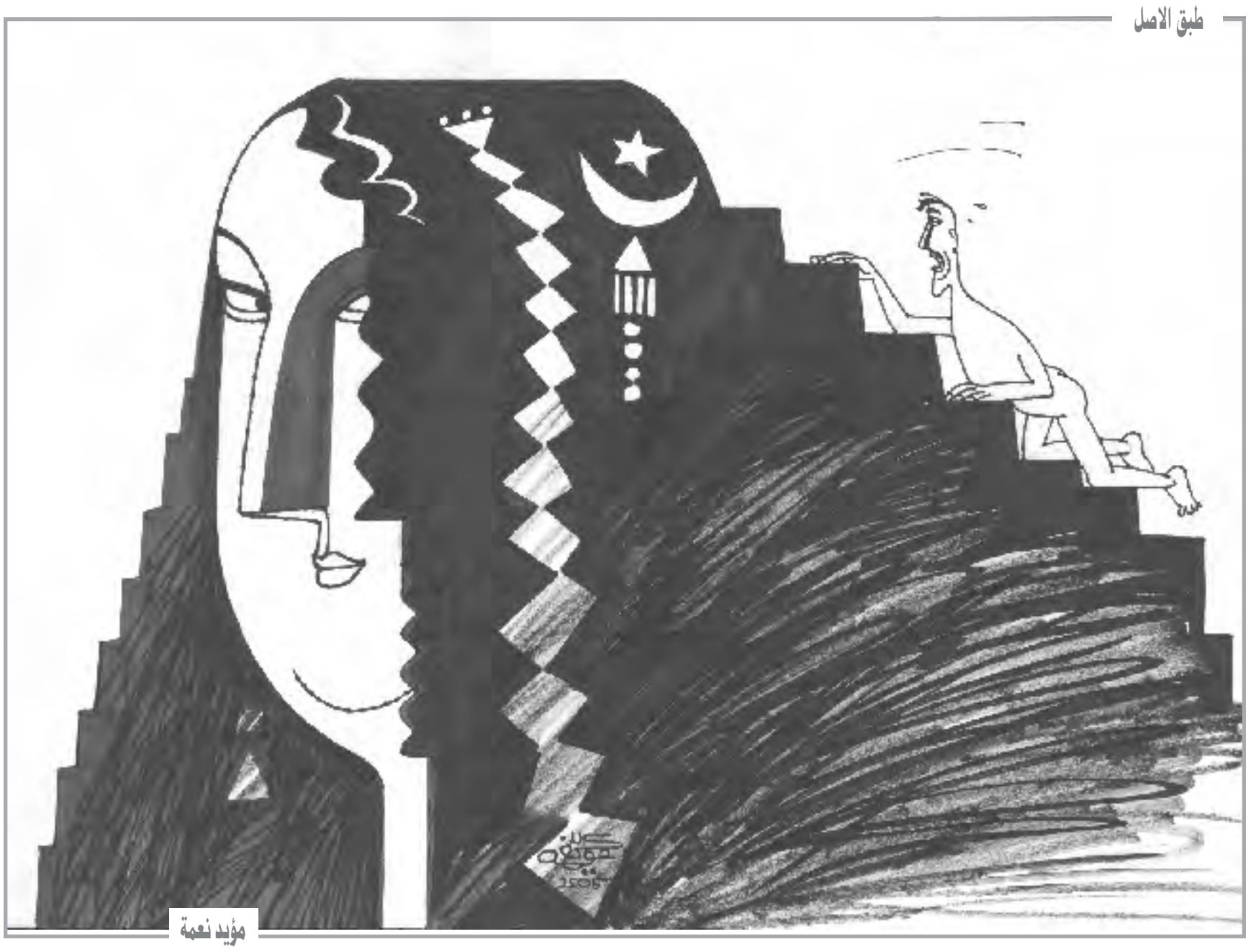

مؤيد نعمة

حقائق تدريب القوات العراقية

* بقلم : جوزيف ار ابايدن

قبل ان نتحرر من مسؤولية التزاماتنا في العراق، علينا أن نلبي شرطين الأول: أن تعتبر المعارضة الرئيسة - في العراق - الحكومة المنتخبة والدستور شرعيين. الثاني: يجب أن تطور تلك الحكومة - المنتخبة - القدرة على تطبيق القانون وفرض النظام والقيام بالخدمات الأساسية والأهم من ذلك هو هزيمة المتمردين. وقد كانت انتخابات يوم الأحد خطوة مهمة باتجاه تلبية الشرط الأول ولكنها بالمقابل قدمت القليل لتلبية الشرط الثاني.

وفي جلسة الاستماع لكوندوليزا رايس - لغرض تعيينها وزيرة للخارجية - كانت هناك مبارزة رقمية بيني وبينها بخصوص عدد القوات العراقية المهيأة للحفاظ على الأمن في العراق. وقد قالت رايز أن هناك (١٢٥) ألف عنصر من القوات الأمنية أما أنا فقد تحفظت لأن الرقم يتراوح بين أربعة آلاف إلى (١٨) ألف عنصر فكيف يتم توضيح هذا التفاوت؟

وفق مقياس واحد فقط يمكن اعتبار إدارة بوش وافقت الصواب. ففي الوقت الحاضر هناك (١٣٦) ألف عنصر عراقي "مدرب ومجهز". لكن هذا المقياس في الحقيقة لا معنى له، فقبل سنة تفاخر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بان هناك (٢١٠) آلاف عنصر عراقي "بلباس رسمي موحد" وسمى ذلك إنجازاً مدهشاً.

ويجب علينا التركيز على المعيار الحقيقي لا على الأرقام الأولية، والمعيار الحقيقي هو ما كان عادلاً.

نتساءل هل بإمكان الجنود العراقيين أو رجال الشرطة القيام بالعمل الذي نطلب من الجنود الأمريكيين القيام به مثل تطبيق القانون وفرض النظام وحماية البنى التحتية وحماية الحدود وفق كل ذلك الحاق الهزيمة بالمتمردين وهناك الآن ما يقرب من (١٣٦) ألف عراقي قادرين على إنجاز هذه المهمات، وإليكم الحقائق:

الشرطة: وفقاً لأرقام الإدارة هناك ٧٥,٢٩٠ شرطياً عراقياً مدرباً. إن المفتاح كان كلمة "مدرب" هناك منهم - المدربون - من كان يخدم في الشرطة السابقة وقد تلقى تدريباً "انعاشياً" لفترة ٣ أسابيع فقط، في حين أنهم وطوال فترة صدام حسين لم يكونوا يمتلكون مهارات كالتي نتوقعها من رجال الشرطة في بلدنا ابتداءً من اساليب التحقيق مروراً بالسيطرة على الحشود وانتهاءً بمعرفة ماهية حقوق الإنسان.

أما المتطوعون الجدد فقد حصلوا على دروس نظرية - داخل قاعات الدرس - لمدة (٨) أسابيع في حين أن المدة في الدول المتقدمة هي من ١٦-٢٤ أسبوعاً، والكثير من دخل هذه الأكاديميات أجري لهم فحص بسيط وكانوا يفتقرون إلى المهارات الأساسية في القراءة والقدرة على السياقة،.. وبعد فترة الدراسة النظرية يجب أن يحصل المتدربون الجدد على تدريب ميداني لمدة (٢٤) أسبوعاً على يد ضباط أمريكيين ومدربين عالميين، لكن ذلك لم يطبق بسبب الاهتمامات الأمنية وكذلك للنقص في المدربين الميدانيين.

ولنتصور مدينة أمريكية زودت بشرطي مبتدئ لم يتلق دروساً نظرية كافية وأرسل في دورية إلى منطقة ابتليت بمتعاطين للمخدرات وعصابات شوارع ومجرمين قساة وإرهابيين ولم يكن لهذا الشرطي المبتدئ رفيق ذو خبرة.. ولم يكن مزوداً بعربة مصفحة أو غطاء من مركز شرطة أو حتى مزوداً بسلاح مناسب.. إنه أمر في غاية الغرابة إن كل قوة الشرطة تقريباً في الموصل قد فرت في شهر تشرين الثاني بسبب غارة هجومية.الحرس الوطني: ورد في سجلات الإدارة يوم ١٩ كانون الثاني أن عدد عناصر الحرس الوطني ٣٦٨٢٧ عنصراً ممن هم في الواجب - يوم كتابة المعلومة.. العراقيون يكملون جيشهم معتبرين أن الحرس الوطني جزء من الجيش فيكون الرقم الإجمالي (٥٦٢٨٤).. وكان من المتوقع أن يكون عناصر الحرس هم رأس الرمح في مكافحة المتمردين. ولقد تم تدريب الحرس لفترة بين ٦-٧ أسابيع ولكن التركيز على اساليب مكافحة التمرد كان قليلاً ولقد صادف الحرس الوطني حوادث مريعة وغيابات بين صفوفه - نتيجة للتخويف - وتم نخله من قبل المتمردين. وفي أفضل الحالات فإن الحرس كان يؤدي واجبات أمنية في مناطق ثابتة كما فعل بالتعاون مع الشرطة والجيش في الأسابيع السابقة للانتخابات مع توفر قوة أمريكية مساندة وبدعم لوجستي.

إن الشرطة والحرس يشكلون ٩٤ ألفاً من مجموع ١٣٦ ألفاً من العناصر "المدربة والمجهزة" التي سبق الإشارة إليها - في حين تتشكل البقية من حرس الحدود والقوات الخاصة. وبصرف النظر عن شجاعة الحرس فقلة منهم يتمكنون من العمل بصورة منفردة ضد المتمردين. أما قدرتهم على فرض القانون وتطبيق النظام فلم تتم البرهنة عليها.وبعد سنة من الإنجراف في هذا التيار قامت الحكومة بخطوة خطرة في المسار الصحيح وذلك بتعيين جين. دافيد بترايوس كمسؤول عن التدريب الأمني حيث أضاف أساليب مكافحة التمرد إلى مناهج تدريب الشرطة مؤكداً مهارات القيادة ووحدات مسك البنايات وطور وحدات تخصصية عبر برامج تدريبية لفترات أطول من السابق.. ونتيجة لذلك بدأ العراقيون من المتطوعين بالحصول على التجهيزات والتدريب الكافي ومهارات القيادة التي هم بحاجة إليها لمواجهة التمرد.

ويبلغ عدد الحرس الوطني وبضمنهم مغاوير الشرطة ٥ آلاف، أما قوات التدخل الخاصة فعددها (٩) آلاف وفرق Swat مضافاً إليها وحدات ذات مهام محددة فيبلغ تعدادها (٤٠٠٠) فيكون مجموع هذه القوات ١٨ ألف عنصر بصورة إجمالية.

وهذا العدد ليس قريباً كفاية من تقديرات إدارة بوش القائلة بأن العدد هو (١٣٦) الفاً. علماً أن الكثير من هذه القوات الـ١٨ ألفاً تتكون من مجندين جدد ذوي خبرة قليلة.

وفي الشهادة التي أدلى بها مسؤولو الإدارة أمام لجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ لم يوضح أي منهم كم عدد القوات العراقية التي تستطيع بصورة منفردة القيام بمهمات ضد المتمردين.. وذلك ما دفعني إلى الاعتقاد بأن عدد القوات العراقية المهيأة لمثل هذه المهام هو عدد بين ٤ آلاف و١٨ الفاً.

ولذا فعلى الإدارة أن تواصل بناء قوات مكافحة التمرد على هذه الأسس وعلى الإدارة أن تقحم ضباطاً أمريكيين في الوحدات العراقية لتطوير مهاراتهم العملياتية كما يجب ممارسة الضغوط على دول أخرى لدعم - هذه الأفكار وفتح أكاديميات تدريب خارج العراق وكذلك علينا تسريع الجهود لتدريب الشرطة لتطبيق القانون والحفاظ على النظام في المدن التي لم يسيطر عليها المتمردون ولكنها ليست بمنأى عن العنف.

وهنا في داخل الوطن فالمطلوب من الإدارة هو إطلاعنا على التحديات في العراق، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم لتطوير قوات أمن قادرة على العمل معتمدة على نفسها فإن تضخيم حجم وقدرة القوات العراقية وخلق انطباع مزيف لدى الأمريكيين كل ذلك سيولد سياسة فاشلة بكل تأكيد.

عن الواشنطن بوست
ترجمة / عبد علي سلمان

* "سيناتور من ولاية ديلاور والمسؤول من الحزب الديمقراطي في لجنة الشؤون الخارجية"

الناتو والتحديات الجديدة

بيرند ريغرد

> لم يتحقق تقدم في عمل القوات الدولية المرابطة في أفغانستان إلا بصعوبة. يتوجب على إيساف أن توسع من مهمتها إلى غرب البلاد مما يتطلب مزيدا من القوات ، وقد تمكنت هذه القوات لحد الآن من نشر السلام في شمال افغانستان والعاصمة كابل ، لكن ، دون أن تبذل أدنى جهد يذكر في محاربة زراعة المخدرات ، التي تعتبر ركيزة الاقتصاد الأفغاني.

وسيتوجب على الناتو في مستقبل الأيام أن يحمل على عاتقه مهمة إعادة البناء في الجنوب ومطاردة الارهابيين ورجال طالبان في شرق البلاد، ويمثل ذلك نوعا من التنازل للولايات المتحدة الأمريكية التي تريد سحب أكبر عدد من الجنود من أفغانستان من أجل انجاح عملياتها في العراق. ولم يتفق وزراء الناتو بعد حول موعد انجاز هذه الخطوة، ذلك أنه حين لا يتعلق الأمر فقط بتصريحات سياسية ولكن بخطوات عملية فإن أغلب الدول الأوروبية ذات العضوية في حلف الناتو تماطل في العمل على تحقيق ذلك.

وقد تمكن بيتر شتروك من أن يقدم المانيا كنموذج مثالي، ذلك أن المانيا تملك في أفغانستان أكبر عدد من القوات بعد الولايات المتحدة الأمريكية. عملية تدريب رجال الأمن في العراق من طرف الناتو، والتي تطالب بها دائما كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لم تحقق نجاحا كبيرا. فعدد المدربين لا يزال ضعيفا. ومن أجل التأكيد على وقوفها بجانب الولايات المتحدة فإن وزراء دفاع دول الناتو سوف يقدمون هدية لبوش عند زيارته المرتقبة في الثاني والعشرين من فبراير، ويتمثل ذلك فيما قرروه في نيس، من أنه بإمكان الدول الأعضاء أن تقرر أمر تدريب قوات الأمن العراقية سواء داخل العراق أم خارجه، ومن لا يستطيع تقديم مدربين بإمكانه المساهمة ماديا في تحقيق ذلك، رغم أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى هذا الأمر بعين الرضا.

لكن لا يجب المساس بالتطور الإيجابي في العلاقات بين ضفتي الأطلسي ومع ذلك فإن الأمريكيين يشعرون بالغضب من الأوروبيين الذين يعدون في البداية دائما بالكثير ثم لا يقدمون شيئا في النهاية كما جرى في قمة استانبول في شهر يونيو. ويبدو أن وزير الدفاع الأمريكي نفسه دونالد رامسفيلد قد بدأ يدرك هذه الحقيقة.

الأمين العام للناتو سكيفر يرى أن نظام نشر القوات وتمويل المهمات العسكرية أضحى أمرا متجاوزا. ومن حيث المبدأ فإن هناك اجماعا ولكن الاختلاف يمس مسألة التطبيق. إن هناك نوعا من فقدان المصداقية فيما يتعلق بالقرارات الصادرة وما ينفذ في الواقع منها. وهو أمر لابد من معالجته كما يرى الأمين العام للناتو.ومن المثير للدهشة أن تنطلق النقاشات داخل الناتو حول إمكانية توسيع عملية حفظ السلام إلى مناطق أخرى من العالم مثل الشرق الأوسط والسودان. ويحتج وزراء الدفاع على أن وزراء الخارجية يفكرون دائما بمهمات جديدة ويتوجب على العسكريين تنفيذ ذلك بميزانية غير كافية. لكن الأمر لا يجب أن يستمر على هذه الحال، يقول ديبلوماسيو الناتو في نيس في لهجة احتجاج.

ويعرف الناتو مرحلة تحول كبيرة، تتمثل في الخروج من نظام الجيوش الوطنية إلى تأسيس جيش عالمي قادر على التدخل في كل مكان. وهو تطور لم يبلغ بعد نهايته. إنه يمضي إلى الأمام ولكن في بطء.

ترجمة: رشيد بوطيب

* المحرر المختص في هيئة التحرير المركزية في إذاعة الدويتشه فيله.

هل تنجح رايس في اذابة جليد العلاقات الاوربية -الامريكية؟

شهدت العلاقات الامريكية - الاوربية، المتجمدة منذ حرب العراق، تحسنا في الأيام القليلة الماضية بعد رحلة كوندوليزا رايس مؤخراً الى العالم القديم: ولكنها من غير المحتمل ان تصبح اكثر دفئا.

لم يكن خافيا امر وجود التوترات بين امريكا واوربا منذ ان قرر جورج بوش الاطاحة بصدام حسين، بموافقة الامم المتحدة او بدونها. ولكن منذ اعادة انتخاب السيد بوش في نوفمبر الماضي كان هنالك رغبة واضحة من كلا الطرفين في دفن الهراوات. و بدأوا هذه الأيام يعملون في هذا الاتجاه. ففي اول كلمة شاملة لها حول السياسة الخارجية منذ ان اصبحت وزيرة خارجية امريكا، التي القيت في يوم الثلاثاء ٨ شباط نطقت كوندوليزا رايس بنبرة تصالحية. ودعت اوربا للعمل مع امريكا وقالت بوجود"فرصة تاريخية" سانحة لكليهما لقيادة العالم الى الحرية. كان هنالك القليل من الكلام حول الاشرار، ولم تتطرق الى تغيير النظم. وبدلا من ذلك، تحدثت عن الشراكة من جهة وعن القيم المشتركة من جهة اخرى. وحتى ان السيدة رايس شددت على الماضي الثوري المتشابه لفرنسا والولايات المتحدة. ومن المتوقع ان يواصل السيد بوش الحملة خلال جولته الاوربية اواخر هذا الشهر.

لم يكن اختيار السيدة رايس لباريس كمسرح لخطابها عشوائيا، فالعلاقات بين امريكا وفرنسا كانت شائكة وخصوصا منذ حرب العراق، التي عارضتها فرنسا بشدة اكثر من أي دولة اخرى. وبدأت الجروح تلتئم اخيرا، ما ساعد على ذلك هو نجاح الانتخابات العراقية في ٣٠ كانون الثاني، التي ردت فرنسا عليها بشكل ايجابي. ربما كانت باريس تامل في ان يتمكن جون كيري من ازاحة السيد بوش، ولكن ذلك لم يحصل. وبعد ان اصبحت امامها اربع سنوات اخرى فان على فرنسا ان تعلم بأنها يجب ان تتماشى معه- رغم ان، كما قال وزير الخارجية الفرنسي ميشيل بارنير" التحالف لا يعني الولاء". كما ان امريكا حريصة على ان تبين بان المشاعر السيئة قد بدأت بالتلاشي. ففي يوم الثلاثاء على سبيل المثال، قال المسؤولون بأنها قد وافقت على ترحيل آخر ثلاثة معتقلين فرنسيين عن خليج كوانتانامو.

وفي اشارة تصالحية اخرى، سترسل الادارة الامريكية واحدا من قادة صقورها، دونالد رامسفيلد، الى فرنسا هذا الاسبوع للتباحث مع وزراء دفاع الناتو. ومع ذلك فان وزير الدفاع الامريكي، الذي نبذ عام ٢٠٠٣ فرنسا والمانيا باعتبارهما جزءاً من " اوربا القديمة"، من غير المحتمل ان يكون سخيا باغصان الزيتون مثل السيدة رايس. في الواقع، من المتوقع ان يدعو وزراء دفاع الناتو الاوربيين للمساهمة بمزيد من القوات لتدريب قوات الامن العراقية، رغم الصعاب السياسية لاتخاذ مثل هذه الخطوة بالنسبة لبلدان عارضت الحرب. ولكنه ليس راغبا في تخريب النية الطيبة التي احدثتها رحلة السيدة رايس. بعد ثلاث سنوات من هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كانت ادارة بوش في ازمة، تقاتل في حربين، وتعيد اختراع عقيدة الضربة الوقائية-وتسيء لمشاعر اوربا ومناطق اخرى. في بداية مرحلة الرئيس بوش الثانية، هنالك امل بان التركيز سيكون الان على ترميم الصدع، وان الدبلوماسية التقليدية-التي وضعت جانبا خلال السنوات الاولى من الحرب على الارهاب- ستلاقي النجاح. قد لاتكون السيدة رايس متعددة المواهب كسلفها، كولن باول، ولكن الرئيس يوليها اذنا صاغية، وهو ما يعتبره العديد اكثر اهمية. ان نائبها في وزارة الخارجية، روبرت زوليخ، هو جمهوري تقليدي دولي خدم كمستشار لاول وزير للخارجية في عهد الرئيس بوش الأب جيمس بيكر.

بالاضافة الى ذلك، يبدو ان امريكا تثمن عملية التحول في اوربا. في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كانت القارتان الاطلسيتان قد توازنتا في الشكوك حول امريكا، وهو ما سمح لامريكا بالحصول على مساندين مثل بريطانيا ، اسبانيا وبولندا. ولكن منذ سقوط الحكومة الاسبانية المحافظة، بعد هجمات مدريد المدمرة، اصبح لدى المتشككين اليد الطولى. فسرعان ما سحبت الحكومة الاشتراكية الاسبانية قواتها من العراق.

وربما اصبحت امريكا تدرك بأنها عن طريق ابتعادها عن حلفائها الاوربيين، فانها لا تسمح لهم الا بانتهاج طرق سياسية لا ترغب هي بها. والمثال على ذلك هو معاهدة كيوتو حول التغيرات المناخية: رفضت امريكا ان توقعها، و لكن الاتفاق اقر.

ان هنالك اشارة واحدة تدل على ان امريكا مهيأة الان اكثر للتدخل في المسائل التي تعتقد اوربا بأنها مهمة هو اعلان الأسبوع الماضي لانهاء حالة العداء بين الاسرائيليين والفلسطينيين. فخلال فترته الرئاسية الاولى، قدم السيد بوش مساهمة لفظية لعملية السلام في الشرق الاوسط و لكنه لم يفعل الا القليل لدفع العملية الى الامام، على الضد من رغبة توني بلير والقادة الاوربيين الآخرين. اما الان فان الرئيس الامريكي ياخذ الموضوع بجدية اكبر، وتشير تصريحات السيدة رايس الاخيرة بان امريكا لن تقف بعد على عجلة الى جانب اسرائيل.

المواضيع الشائكة الاخرى

ولكن حتى لو تمكن الامريكان والاوربيون من العمل معاً بود حول العراق واسرائيل/ فلسطين - وكلاهما مواضيع عويصة- الا ان هنالك العديد من المواضيع الاخرى التي تشكل مصادر لاثارة النزاع، ومن ابرزها موضوع كيفية التصرف مع برنامج ايران النووي المثير للاشمئزاز. تقدم بريطانيا، فرنسا و المانيا الجزر: باستخدام الدبلوماسية والحوافز الاقتصادية لاغراء الجمهورية الاسلامية كي تتخلى عن تخصيب اليورانيوم. اما امريكا فانها اكثر عزما على استخدام العصى. قالت السيدة رايس الاسبوع الماضي ان العمل العسكري هو" ليس على الاجندة في هذه الفترة"- مما يعني أنه غير مستبعد.

ومن بين حقول الالغام الدبلوماسية الاخرى تبرز، الصين ودارفور. فالاتحاد الاوربي منكب على التودد الى الصين، لاسباب اقتصادية واضحة. واوضح الاوربيون بأنهم خلال اشهر قليلة سيتخذون خطوات تفرح الصينيين و تغضب الامريكان: رفع حظر السلاح عن الصين المفروض منذ مذبحة ساحة تيانامين عام ١٩٨٩, ان خافير سولانا، رئيس الدبلوماسية في الاتحاد الاوربي، الذي عاد من جولة له في واشنطن، مقتنع بان الامريكان "يمكنهم العيش مع" رفع الحصار. وهم يقولون أنه على درجة كبيرة من الخطأ. فهم قلقون جدا من تسارع تسلح الصين ومن مئات الصواريخ البالستيقية الموجهة ضد تايوان، التي تعتبرها الصين الام بأنها مقاطعة متمردة.

ان التوترات حول دارفور قد اصبحت الان مرتبطة بالجدل طويل الامد حول محكمة جرائم الحرب، التي أنشئت لمحاكمة من يشتبه بارتكابه جرائم حرب او ابادة جماعية. وجد تقرير صادر من الامم المتحدة حول النزاع في منطقة السودان، نشر مؤخراً، أنه لا يوجد دليل واضح على الابادة الجماعية ولكنه اشار الى " ارتكاب جرائم" ليست اقل خطورة ولا شناعة".

كما اوصى بان يحيل مجلس الامن القضية الى محكمة جرائم الحرب. يؤيد الاوربيون ذلك بشدة، اما الامريكان فبالتأكيد لا. فواشنطن هي ضد فكرة المحكمة برمتها، مشيرة الى انها سوف تستخدم لاثارة قضايا طائشة ضد مواطنيها.

و كان ذلك كله لا يكفي، نجد النزاعات الاطلسية تغلي في الجبهة الاقتصادية. فالجدل مستمر بين الامريكان و الاوربيين حول اسعار الصرف، لان امريكا تراه، فشلاً اوربياً في ان ترمي بثقلها في الاقتصاد العالمي. كما مازال هنالك احتمال حرب تجارية قاهرة حول المعونات المالية للايرباص و البوينغ؛ لقد دعي الى اعلان هدنة مؤقتة لحين قيام كلا الجانبين بالبحث عن مخرج أقل دموية.

لهذا، فبالرغم من ان هذا الاسبوع كان حول بناء جسور، الا انه ما زال هنالك ماء ازرق صاف بين اوربا و امريكا حول عدد من المواضيع المهمة، ومن غير شك، فانها ستكون دائما هكذا. ان المفتاح سيكون في التأكد من ان عملية التجميل احب من الانهيار.

ترجمة فاروق السعد
عن الايكونومست